

# تفسير الشريعة

«أضراره ومفاسده»

بقلم

فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن بسام

طبع على نفقة  
بعض المحسنين

مطابع دارالشفافه

مكة - الزاهر

١٣٧٩ هـ



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده . والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم  
يا حسان إلى يوم الدين

وبعد : فقد جرى لي مباحثة مع صاحب الفضيلة الشيخ عبد الملك بن إبراهيم آل الشيخ  
رئيس هيئات الأمر بالمعروف وحفظه الله تعالى في شأن الدعايات التي يكاد بها الإسلام  
واهلكه وأن في مقدمة هذه الدعايات المضللة السعي في تعطيل الأحكام الشرعية ليحل محلها  
القوانين الاوربية التي دان بها كثير من البلاد بسبب تعطيل المسلمين دينهم وإعراضهم عن  
أمر ربهم فسلط عليهم أعداؤهم فغروهم في كل شيء حتى في الأحكام والشرائع وذكر فضيلة  
الشيخ أن أصحاب هذه القوانين لا يتمكنون من مفاجأتنا بها قبل سابق تمهيد وتوطيد فلا بد  
إذا من تمهيد الطريق أمامها بالدعوة إلى قانون يدعى بغير اسمه وتستمد أحكامه من الشريعة  
الإسلامية فإذا تم هذا فقد زالت العقبة الكأداء فما بعدها أيسر منها .

حذرنا فضيلته من هذه الدعايات وحثنا على عاربتها بكل وسيلة لأنه من الجهاد في سبيل  
الله تعالى فلم نلبث أن رأينا كلمة نشرت في جريدة ( البلاد ) بقلم سمير شما تحمل هذه الدعوة  
فكتبت رداً عليها في جريدة ( الندوة ) قياماً بأداء واجب النصيح لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة  
المسلمين وعامتهم فما أن رأى فضيلة الشيخ عبد الملك حفظه الله - الرد حتى أكد إعادة نشره  
في رسالة خاصة نصحا للإسلام وغيره على أحكامه وطلب مني تصحيح ما وقع منه من أخطاء  
مطبعة يسيرة فقممت بذلك وأضفت إليه زيادات تدعو حاجة التوضيح والبيان إليها ويتسع  
لها - أيضا - نطاق الرسالة والله ولي التوفيق .

وهذا هو المقال :

قرأت كلمة الاستاذ ( سمير شما ) في عدد البلاد ( ٢٧١ ) الصادر في ٢٠ / ٦ / ١٩٧٩ حول تقنين  
الشريعة ، وأنا لا أشك في غير الاستاذ على دينه وتمسكه بأهداب شريعته ولكنه تحول اليأس  
افكار وآراء من أعداء الداء يحاربون الإسلام بكل وسيلة ولعلمهم وجدوا أنجح سلاح للقضاء  
عليه هي هذه الأسلحة اللينة الملبس البراقة المنظر وهي طريق الافكار الهادئة والبحوث المستطابة  
وبهذا يلجئون إلى مقصدهم بلا تنفير ولا وضوء . فتجد هذه البحوث الجديدة عندنا قلوبا تقبلها  
وتأخذها عن حسن نية وسلامة طوية وفيها ما فيها من السم الزعاف .



## هذه الفكرة

هذه الفكرة التي عرضها الاستاذ ورغب في تنفيذها وهي : دأن يقوم رجال الدين في المملكة بتوحيد الاحكام بمجلة واحدة تأخذ بما يقررونه في صالح المسلمين من أقوى المذاهب حجة ودليلا من الكتاب والسنة دون التقييد بمذهب ، هذه الفكرة التي عرضها الاستاذ من تلك الدعايات المغرضة التي دخلت علينا من أعدائنا لهدموا بها عنوان نهضتنا وطريق عزنا وهو ديننا المجيد وعقيدتنا المقدسة ، وما أصيب اخواننا العرب والمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها بهذه ( القوانين الارضية ) بدل ( القوانين السماوية ) الا لانهم قد ابتلوا باستعمار أعداء الاسلام لبلادهم فلما أحس هؤلاء المستعمرون قرب خروجهم من تلك البلاد التي امتصوا خيراتها واستعبدوا أهلها خنقوا عليهم فبغوا لهم الغوائل فخلفوا بعدهم هذه القوانين الاسنمارية منها لتقوم مقام حكمهم الظالم وسيطرتهم المستبدة ونفوذهم الطاغى تركوها أثرا سيئا وفسادا ظاهرا لهدموا بها الدين الذي أخضعهم أول مرة فلا يخضعهم كره أخرى ولما طهر الله هذه ( البلاد السعودية ) - والله الحمد - من أقدامهم القذرة بقيت طاهرة نشم منها عطور النبوة وترى فيها شمائل الرسالة بحكم السنة المطهرة الكاملة فقلت فيها الجرائم والجنايات يسماعبرها يعج ويضج من القتل والنهب والسلب والفجور والخنور لأن تلك القوانين التي لم تتصف ببركة الشريعة وحكمها لم تكف لقمع الشر وردعه فاضطرب الأمن واختل النظام وتفاقم الشر . وأنا لا أحمل كلام الاستاذ مالا يحتمل ولا أقوله مالا يقول ولا الزمه بما لم يلزم ولكني أذكره الى أن هذا هو نتيجة دعوته وثمره فكرته .

## ( لماذا لم تنفذ ؟ )

ونحب - الآن - أن نقاش مقال الاستاذ على ضوء ما أيد به فكرته : فقد ذكر أن هذه الفكرة قديمة لدى حكومتنا وأن أول من فكر فيها المغفور له الملك الراحل وذلك منذ أكثر من ثلاثين عاما ولكننا لم نر - والحمد لله - أثرا لهذه الفكرة فما الذي صرف فكر الملك عبد العزيز عن تنفيذها وهو من علمناه في همته وعزمه وفي محبته لكل ما فيه صلاح للإسلام والمسلمين وإذا كان قد تركها هذه الحقبة الطويلة من الزمن وهو الدائب على مصالح الأمة أفلا يكون لنا قدوة به وبأمثاله من سلفنا الصالح فيما لو كان خيرا لسبقونا إليه والخسیر كله في الإتياع والشر كله في الابتداع فيما يتعلق بالشرع والدين . ولو حققنا سبب انصرافه عن

هذه الفكرة لو جدنا أن تفكيره الصائب واستشارته لاهل الغيرة من العلماء العاملين هديا له أن ليس من الخير والصالح إبرازها فانت في جوف من أذاعها .

## ( مقدمة ذات حدين )

ثم نقل الأستاذ فصلا من كتاب لشيخ الجامع الأزهر سابقا حول سياسة الشريعة فيه شيء من روح الإسلام ونفحة العطرية إلا أنها مقدمة ذات حدين يستعملها الحق المنصف لبيان مروثة الإسلام وسماحته وأنه صالح لكل زمان ومكان ومتكفل بسعادة البشرية في دنياها وأخرها ويستغلها المبطل بدعوى ( المروثة ) لقيادة الإسلام إلى مهاوى الضلال . والإسلام شريعة الله العامة ونظامه الخالد أنزله على خلاصة البشر بعد أن تجمعت فيهم العقول السابقة والآراء السالفة أنزله عليهم يتجدد بتجددكم ويتطور بتطورهم لما فيه من عوامل البقاء وعناصر الخلود والله عليم حكيم .

وقد جاء في كلام فضيلة شيخ الجامع الأزهر جملتان بحسن الوقوف عندهما ومناقشتهما . الأولى قوله : ( العادة محكمة في كل ما ليس فيه نص شرعي ) فإن أراد بهذا أن العادة أصل من أصول التشريع التي تستمد منها الأحكام فهو غير صحيح لأن الأصول انتهت بإنتها عهد النبوة ، والنبي صلى الله عليه وسلم حين بعث مماذا إلى النبي قاضيا وأقره على أصول التشريع : الكتاب والسنة والاجتهاد الذي هو قياس الأشياء بالنظائر لم يرجعه إلى عاداتهم وعمر بن الخطاب حين كتب إلى أبي موسى كتابه المشهور في القضاء : قال له فيه ( ثم الفهم الفهم فيما أدلى إليك بما ورد عليك وليس في كتاب ولا سنة ثم قاييس الأمور عند ذلك ) فقد أمره إذا أعوزه الحكم من الكتاب والسنة أن يقيس ما لم يرد فيه النص على ما ورد فيه ولم يرجعه إلى العادات والتقاليد فليس العرف والعادة مصدرا لتشريع وتحكيم وإلا لاستغنى الناس بعاداتهم عن الشرائع ولصار مصدر الأحكام مأم عليه من التقاليد إن كان هذا مراد فضيلة الشيخ بتلك الجملة فسيحول الناس في أحكامهم على عاداتهم وسيقولون إن هذه النصوص كانت لزمن مضى وأحوال تقدمت ونحن في زمن وحال غيرهما فلا تصلح تشريعا لنا وإنما يجب أن نستمد أحكامنا وانظمتنا من بيئتنا ومجتمعنا الذي نعيش فيه وسينى المطالبون أن الذي أنزل هذه الشريعة عالم بما سيحدث وما يتجدد فأودع في شرعه ما يسد حاجة كل جديدي وقديم وإن أراد فضيلة الشيخ بكلامه أن العادة المطردة والعرف القائم بين الناس دليل ثبوت الحكم الشرعي كما كل الضيف والمدعو من الطعام المقدم لهما ولو بلا إذن صريح من صاحب المنزل واعطاء القصار أو الخياط ثوبه لفسله أو خياطته باجرة العادة فهذا وأمثاله تعتبر فيه العادة مبينة لقدر الحق الشرعي . ومثله الرجوع الى اهل المعرفة في بيان الغيب في



البيع أو العيب في المبيع اللذين أثبت فيهما الشارع الخيار للشترى وكذلك بيان تفقده الزوجة والقريب التي تختلف باختلاف الزمان والمكان و ( الحرز ) الذي شرطه الشارع لقطع يد السارق يرجع في بيانه الى العرف الذي يحدده حسب الاموال والحكام والبلدان وكذلك بيان ما يدخل في مسمى الدار عند اطلاق بيعها وما لا يدخل يرجع فيه الى العادة الجارية عند الناس وكذلك بيان ما على المؤجر والمستأجر عند استئجار الدار والآلة وما على المساقى وصاحب الشجر في المساقاة .

كل هذه المسائل وكثير من أمثالها للعرف فيها فضل البيان والتفسير للنصوص فان كان هذا هو مراد الشيخ فهو صحيح لانه مطابق للحق والواقع ولذا فانه يتعين على الحاكم أن يكون عارفا لعادات بلاد حكمه وعرفها ولغتها واصطلاحها لأن ذلك ينير الطريق أمامه ويبصره مراد النص فان فهم كثير من النصوص لا يكفي الحاكم في حكمه مالم يعرف ما عليه الناس من عادات واصطلاحات ليحسن التطبيق والملاءمة بين النصوص والواقع والا لاضطرب أمره وفاته شيء كثير من الملاحظات التي تعينه على تحرى الصواب فهذا مراد مستقيم لتحكيم العادة واجراء الشروط لعرفية كالشروط للمظنية قد جرى في الشرع اعتباره . ونظن ان هذا هو مراد فضيلة شيخ الجامع الأزهر وانه قد وضعه في كتابه اكل توضيح وائمه وانما نقل لنا الاستاذ ( سمير ) هذه الجملة المحتملة فلزم مناقشتها لئلا يظن غير المراد الصحيح منها .

### البحث العلمي يقتضى التقصى

الثانية . نقل الاستاذ عن شيخ الجامع الأزهر جملة عن ابن عقيل اسففت للتصرف فيها حيث برزت عن المعنى الذى يخفف مرادها وهون بشاعتها وامانة البحث والعلم تقتضى التقصى والنحرى وكلام ابن عقيل الذى نقله ابن القيم في الجزء الرابع من ( اعلام الموقعين ) ص ( ٣٠٩ ) في اثنا . مناظرته مع فقيه هكذا ( قال الآخر لاسياسة الاماوافق الشرع . فقال ابن عقيل : السياسة ما كان من الافعال بحيث يكون الناس معه أقرب الى الصلاح وابتعد عن الفساد وان لم يشرعه الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزل به الوحي فان اردت بقولك لاسياسة الاماوافق الشرع اى لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح وان اردت ما نطق به الشرع فغلط وتغليط للصحة )

من هذا نفهم ان ابن عقيل اراد اننا اذا لم نجد في ( الوحيين ) نصافى الحكم رجعنا الى الاصول الاخرى للشريعة وهى التي توافق ( ما نطق به الشرع ) على ما في كلام ابن عقيل من الجرأة والخشونة في التعبير لإرادة هذا المعنى ولكنه في مقام مناظرة وعلى ما عرف عنه

- عفى الله عنه - من ميل الى كتب أهل الكلام الذين عطلوا النصوص إسناداً الى العقل الذى غلوا فيه لحرفوا لأجله ما كبر على مداركهم من النصوص ولذا فان المحقق لابن القيم لم ينقل عن ابن عقيل هذا من باب التقرير والرضا وإنما عقب عليه بقوله : ( قلت هذا موضع منزلة أقدم ومضلة أفهام وهو مقام ضنك في معترك صعب فرط فيه طائفة فعطلوا الحدود وضعوا الحقوق وجروا أهل العجور والفساد وجعلوا الشريعة قاصرة لا تقوم بمصالح العباد وسدوا على أنفسهم طرقاً صحيحة من الطرق التي يعرف بها الحق من المبطل وعطلوها مع علمهم وعلم الناس بها أنها أدلة حق ظنا منهم منافاتها لقواعد الشرع والذى أوجب لهم ذلك نوع تقصير في معرفة حقيقة الشريعة والتطبيق بين الواقع وبينها فلما رأى ولاية الأمر ذلك وأن الناس لا يستقيم أمرهم إلا بشئ . زائد على ما فهمه هؤلاء فاحدثوا لهم قوانين سياسية تنظم بها مصالح العالم فتولد من تقصير أولئك في الشريعة وأحداث هؤلاء من أوضاع سياستهم شر طويل وفساد عريض وتفاقم الأمر وتعدر استدراكه .

وأفرط فيه طائفة أخرى فشرعت فيه ما يناقض حكم الله ورسوله وكلا الطائفتين أثبتت من قبل تقصيرها في معرفة ما بعث الله به رسوله فإن الله أرسل رسوله وأزل كتبه ليقوم الناس بالقسط وهو العدل الذى قامت به السموات والأرض فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأى طريق كان فتم شرع الله ودينه ورضاه وأمره والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدله وأماراته في نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التي هى أقوى منه وادل واظهر بل بين بما شرعه من الطرق ان مقصوده إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط فأى الطرق استخرج به الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها ) هـ من كلامه رحمه الله .

نقلت هذا الفصل القيم من كلام هذا الامام العلامة ليرى الحق وانواره في مطاوى كتب اسلافنا فلا يصدنا عنه ويحجب ابصارنا افكار مظلمة ولنفهم الشريعة الاسلامية بهذه النفس الفسيحة واللفظ البعيد والفراصة الصائبة لابتلاك المواد الجافه الواقعة فهناك ( سياسة شرعية ) لا تحيط بها المجلة والقوانين ولا تستوعبها بطون الكتب وانما مقرها الفكر الواعى والنفس المنطقية والاجتهاد الصائب والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .



## (دعاية مدسوسة)

والذي نعتقد أن هذه الدعاية إحدى الدعايات التي يكاد بها الإسلام منذ زمن بعيد وقد جعلت الدركة الأولى لتعطيل أحكام ديننا التي شرعت العبادات وهذبت النفوس وقومت الأخلاق وفرضت الحدود وبينت علاقة العبد بربه وعلاقته مع غيره من الزوج والوالد والولد والأخ والقريب والجار والمسلم والذمي والمعامل وغير ذلك من أحكام وآداب قامت على ميزان القسط والعدل بينما هذه القوانين الوضعية لم تحاول سوى معاملات الأفراد ففشلت ودليل فشلها آثارها السيئة التي تقرأ بعض جرائمها في الصحف والمجلات والنشرات. وليس لها من الرواج إلا أنها تحدثت إلينا من قوم أحكم منا صناعة وأعظم منا اختراعاً فنحن أن نهرول خلفهم بلا بصيرة ولا روية لأن تقدمهم في الصناعة جعلنا ندين لهم بكل شيء حتى في الشرائع والأديان ولو رجع الحق إلى نصابه لعلم أن أكثر قوانين أوربا مقتبس من فقهاء ومنها (قانون نابليون الأول) وغيره. فشوه وغير وقدم إلينا فصارت بضاعتنا المسلوقة منا المشوهة بعدنا أغلى وانفق من إنتاجنا الذي لا يزال - والحمد لله - جديداً طرياً لم تغيره الآراء المضلة ولا الأهواء الجامحة: ولكنه التقليد الأعمى أوجب لنا الرغبة في استبدال (دستورنا الإلهي) بهذه (القوانين البشرية) التي عجزت عن تحقيق الأحكام وفشلت في ضبط الأمن والنظام وسيكون من آثار سن هذه المجلة عدا الأرهاص والتمهيد لتغيير الأحكام الشرعية مفاسد ومضار منها:

(١) لدينا آثار ضخم من الفقه الإسلامي الذي تعب أسلافنا في استنباطه وتدوينه والتوسع فيه بحيث لا يوجد حادثه أو يتجدد أمر إلا ويوجد له من النظائر والمسائل ما يسهل إدراجه معه فكيف نتحجر واسعا بهذه المجلة الضيقة والقوانين المحدودة.

(٢) إن الذين سيقومون بتدوين هذه المجلة ووضعها سيأخذون قولاً من أقوال ورأياً من آراء فليت شري ما الذي حملهم على تقييد الأمة بقول دون آخر. إذا كانوا يعتقدونه مع أن القول المهمل يعتمد على مثل ما أعتمد عليه القول المختار من الحججة والبرهان.

(٣) أحوال الناس مختلفة وعاداتهم متباينة حسب اختلاف زمانهم ومكانهم وبشتم ولكن القضاة سيحكمون بمواد هذه المجلة الموحدة فهل راعينا العادات التي غلونا سابقاً في أمرها حتى جعلناها مصدراً من مصادر التشريع.

(٤) يتولى أحكام المسلمين أحكام أحرار مهما قيدوا فإنها لا تظمن أنفسهم بإصدار الحكم حتى يبحثوا عن الحق والصواب وستقيدهم هذه المجلة وستغلق أمامهم نوافذ النور حيث

إن النور لا يعدوها حسب حال واضعها الذين جعلوا من القضاة آلة صماء يديرها هذا الاختراع الجديد.

(٥) ستقصر نظر الحاكم وتحد من عمله لأنه لن يجنى من بحثه ثمراً ولن ينتفع بما علم إذا فليقصر عنه وليرح فكره ولتكن النتيجة ما تكون.

(٦) إن في وضعها وتقييد العمل بما فيها حد للحريات وهضم للحقوق وازدراء للآراء والأفكار والأفهام معنى أن يكون ما فيها هو الصواب المعمول به وما عداها يلقى ويرك مادام أن الذين قالوا به لا يقلون عن هؤلاء الواضعين علماً وفهماً واستدلالاً. وكيف نعيب التقيد بمذهب واحد من المذاهب الأربعة وغيرها مع أنه فتاوى إمام اجتمعت الأمة على دينه وورعه وعلمه وإمامته وتابعه عليه سلسلة ذهبية من فطاحل العلماء وكبار الفقهاء ثم لانعيب أنفسنا بوضع كتاب وضعه رجال ليس لهم مالاولئك من المزايا فنحكمه في دعاتنا وأموالنا وننسى ما عداه من كتاب ربنا وسنة نبينا وآراء سلفنا.

(٧) إن الحاكم بهذه المجلة قد أدخل بأعظم شرط يشترط في القاضي وهو الاجتهاد وطلب الحق من مظانه فقد اشترط العلماء في القاضي أن يكون مجتهداً مطلقاً متحرراً للصواب من منابعه الأولى: الكتاب والسنة والقياس الصحيح واجماع الأمة فلما تعصر عليهم هذا النوع من القضاة حيث تكب المسلمون في دينهم وعلمهم من هجمات أعدائهم من التترو والصليبيين وغيرهم - لما تعصر عليهم الاجتهاد المطلق قنعوا بأن يكون القاضي مجتهداً ولو في مذهب إمامه الذي يقلده وذلك أضعف أداة فينظر في أصول إمامه وفتاويه ومتقدم أقواله ومتأخرها وأدائه وما أخذها وينظر في كلام كبار أصحابه. أما المقلد المتقيد فلم يره العلماء أهلاً للقضاء والفتيا قال شيخ الإسلام ابن تيمينة: (واجتمع العلماء على تحريم الحكم والفتيا بالهوى وبقوله أو وجهه من غير نظر في الترجيح ويجب العمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه إجماعاً) وقال أيضاً: (ولا يجوز التقليد مع معوفة الحكم اتفاقاً وقبله لا يجوز على المشهور) قال ابن القيم: (لا يجوز للمقلد أن يفتي في دين الله تعالى بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة فيه سوى أنه قول من قلده دينه هذا إجماع من السلف كلامهم وصرح به الإمام أحمد والشافعي رضي الله عنهما وغيرهما وقطع أبو عبد الله الحلي والقاضي أبو المحاسن وغيرهما بأنه لا يجوز للمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه) وكلام السلف في ذم التقليد كثير.

وإذا كان الاجتهاد مشروطاً في الحاكم والتقليد مذموم له وأقل ما يطلب منه أن يكون مجتهداً في مذهب إمامه فالحاكم بهذه المجلة أحط حالاً منه لأنه لن يجتهد بقضية فهو مقصور عليها حيث قد أنقطع بها الاجتهاد كما أنقطعت الرسالة بمحمد صلى الله عليه وسلم،



(٨) إن هذا تحول وتقهقر بالقضاء والاحكام جاء عن قصد او عن حسن نية ولا في اصلاح القضاء لا يكون بتكبير القضاء وتقييدهم وإنما يكون بفتح أبواب الاجتهاد والبحث والتجديد في ابتكار المعاني من النصوص الشرعية ليصلوا - دائما - بين دينهم وما تجدد من الحوادث والطوارئ فيظل هذا الدين كما أراد الله الدستور الخالد والنظام الباقي (إنا نزلنا الذكر وأنا له حافظون) .

(٩) إن إلزام الحكم والفتيا بهذه المواد من المجلة هو تخيم بالتذهب بها وهي آراء وأجناد لعلماء قال غيرهم بخلافها حيث إن نسبة المجمع عليه فيها قليل ولا يجب إلتباع أحد مهما كان مقامه غير المشرع صلى الله عليه وسلم .

(١٠) إن الحاكم الحر عن القيود الطليق عن الحدود الذي فقه الشرع فقها عليا ونفسيا وقذف الله في قلبه النور وأشعر قلبه بالأخلاص والمراقبة وألزم نفسه التحقيق والتدقيق سيؤتيه الله نوراً وفهما وقراسة في الاحكام لانحدها المجلات ولا تحيط بها المواد والقوانين وإنما هو النظر الثاقب والبصيرة النافذة والإلهام الإلهي وهذا شيء لا يوجد في الكتب وإنما يستمد بمراقبة الحاكم الأعلى وقرب القلب من العليم الحكيم ومن قيد نفسه بهذه المجلة الصماء فأتى له هذا .

(١١) إن الحق معرفة الهدى بدليله فأين مواد هذه المجلة الجافة الجامدة من هذا التراث الدسم لسلفنا الذين قرئوا أحكامه بالأدلة لجملوا العامل بها يرى الحق نواكبه الأنوار فتحل فيها البركة ويتحقق فيها الصلاح والاصلاح .

وبعد : فأتنا نعتقد أن كثيرا من هؤلاء المنادين بهذه الفكرة وامثالها لم يقصدوا لدينهم وامتهم الا الخير ولكنهم مخدوعون من دعايات وتأثيرات لم يستطيعوا التحرر منها والانقلاط من ربقتهم ولذا فأتنا ندعوهم الى التفكير الصحيح والبحث الطويل والتمهل ببث هذه السموم التي يتلقونها من قوم يعتقدون فيهم النصح ثم يذيعونها فينا بدعوى التجديد والتطوير مع أنه ليس كل جديد صالحا ولا كل تطور محمودا . ونحن نذكرهم باتنا في وضع من اعمالنا واحكامنا تغبط عليه فنحن في شرع ظاهر وشرم مدحور وحسن معتقد وأمن شامل ورخاء وصحة وتقديم مطرد وسائرون - بعون الله تعالى - بخطا ثابتة وانزان الى أكمل مما نحن فيه وكل تحوير وتغيير من هذا النوع فهو - لاسمح الله - ضيقة في طريقنا ونكسة في اتجاهنا فليحذر الذين تشبهوا بآراء الغربيين والمستغربين ان

يحاولوا تطبيقها علينا بخذا فيرها فكما أن في بعضها الخير فإن في الكثير منها الشر المستطير ونخشى أن يصيبنا ما أصاب غيرنا

وليعللوا أن لنا في هذه البلاد المقدسة وضعا غير وضع غيرنا وحالا غير حالهم وعلينا رسالة ليست عليهم فنحن قبلة المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها فانهم ينظرون اليها في مجال الدين والتشريع نظرة القائد والمرشد فمن هنا شمع نور الشريعة ومن هنا سن الدستور السماوي ومن هنا خرج آباؤنا يحملون الى الناس رسالة الحق والعدل والمساواة والحرية وفي هذه الرحاب كسرت الطواغيت المضلة والغيت القوانين الجائرة فلنحافظ على زمام الدين ولنذب عنه ولننصره ما بقينا في منبعه الاصيل هداة مهتدين .

هذا ونسأل الله تعالى أن يعيد الى الاسلام عزه والى المسلمين مجدهم وأن يوفقهم الى التمسك بدينهم وتطبيق أحكامه العادلة المقسطة ليسودوا كما ساد آباؤهم من قبل فقد انزله الله تعالى حكمه ورحمة وسعادة للبشر في دنياهم واخرهم .

انتهت هذه الرسالة في غرة رجب من عام ١٣٧٩ هـ في مكة المكرمة بقلم عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البسام وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .



طبع على مطابع

دار الثقافة للطباعة والنشر



# تَقْنِينُ الشَّرْعِ

« أَضْرَارُهُ وَمُفَاسِدَتُهُ »

بقلم

فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن بسام

طبع على نفقة  
بعض المحسنين

مكتبة أهل البيت

مطابع دارالشفاعة

مكة - الزاهر

١٣٧٩ هـ